1993 12 18-0001-2

1994

المحامي
سنان براج(*)

■ اين اصبحت متابعتكم لقضية المخطوفين وموقف الحكومة منها؟

تعاطي الحكومة مع قضية المخطوفين لم يأتِ بموجب قرار رسمي، وانما كان نتيجة اعتصامات وتظاهرات اهالي المخطوفين، وحتى القوانين التي اقترحتها الدولة اتت بناءً على اقتراح يصوّت عليه في المجلس النيابي.

اما مشروع قانون الحكومة بإحالة قضية المخطوفين على القضاء بشكل افرادي، فاقل ما يقال فيه انه يحرق ويزوّر ارادة اهالي المخطوفين، لان مطلبنا الاساس من التعاطي مع هذه القضية كقضية وطنية. فالسلطة الرسمية عبر اقتراح القانون، تحت ستار غش الناس احالت تلك القضايا الى ملفات قضائية، والمقصود من كل ذلك تمييع القضية ... شيئاً آخر. فهل قامت الحكومة ... المخطوفين؟ وهل عرفت اماكن ...؟ وهل ... بانهم مخطوفون لبنانيون؟ ... هو انه ليس هناك اعتراف رسمي

بالاضافة الى ذلك، وبدل ان يكون هناك التفاف جماعي حول هذا الحق الجماعي للناس، يصبح كل شخص مسؤولاً عن ملفه ويذهب بمفرده الى المحكمة، ويقال له: ابنك مخطوف، وللآخر: ابنك غير مخطوف، وهكذا تموت القضية.

ان الذي نطلبه صريح وواضح، وهو ان تقوم الدولة باستقصاء عام عن المخطوفين، والذي تجده حياً يطلق سراحه والذي لا يعثر عليه تعلن وفاته، لكن عبر اعلان وفاة جميع المخطوفين الذين لم يعثر عليهم لا ان يكون اعلان الوفاة فردياً.

والمسألة الثانية هي: هل سيُسأل سمير جعجع وشركاؤه من الوزراء عن المخطوفين؟ ولماذا خطفتم ... وكيف ... الفتوي الطائفي في عهد امين جميل ٥٦٠ شخصاً؟

من هنا، نعلن اننا لن نقبل بإعلان الوفاة إلا على اساس الشروط الموضوعة، وعلى رأسها الاستقصاء التحري.

ان مشروع الدولة اليوم جميل جداً في ظاهره، لكن يحمل في طياته نوايا خبيثة. ومثالاً على ذلك فلأفترض انه خُطف لي ابن او اخ من قبل «القوات ...»، هل المشروع الذي تقدمت به الدولة يسمح بإقامة دعوى جزائية امام المحاكم على اساس قانون العقوبات لإنزال العقوبة الواردة في قانون العقوبات بحق من خطف ولدي، هذا بغض النظر عن اعلان الوفاة! والآن، لا يمكن القبول ايضاً بصيغة عدم امكانية اقامة دعوى جزائية على الاشخاص الخاطفين بحجة مرور الزمن؛ هذا لا يجوز، ولا يحق لأي دولة محاكمة الاشخاص المخطوفين واهاليهم والشهود واحالتهم جميعاً على القضاء اللبناني.

... اجرينا سلسلة اتصالات مع الرؤساء